تحطيم الحواجز: نضال حملة "ابني" من أجل رعاية صحية شاملة وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية للأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن

لطالما واجه الأشخاص ذوو الإعاقة في الأردن عوائق ممنهجة في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية. فقد كانت الخدمات الطبية تفتقر في كثير من الأحيان إلى التسهيلات اللازمة، كخدمات الترجمة بلغة الإشارة، كما أن مقدمي الرعاية الصحية نادراً ما كانوا يتلقون التدريب اللازم للتعامل مع الاحتياجات الخاصة لهذه الفئة. ونتيجة لذلك، ظل عدد كبير من السكان، من بينهم 1.2 مليون شخص من ذوي الإعاقة، بينهم 250 ألف أصم، محرومين من الوصول الكافي إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية. وقد أدى غياب البروتوكولات المراعية وغياب الكوادر المدربة إلى عواقب خطيرة، مثل التشخيص الخاطئ، والإهمال، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كإجراء عمليات استئصال الرحم القسري دون موافقة مستنيرة.

"ابني" هي حركة مجتمعية مستقلة يقودها أشخاص ذوو إعاقة وأسرهم، تنادي بتوفير خدمات التأهيل مجاناً من قبل الحكومة، تماشياً مع قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن خلال اعتماد نهج التنظيم المجتمعي، تعمل "ابني" على ضمان تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من ممارسة حقهم في الصحة على أساس العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ضمن نظام صحي شامل كما ينص عليه القانون. وتركّز الحملة بشكل خاص على تفعيل المادة 24 من القانون، والتي تضمن الوصول المجاني إلى الخدمات الطبية والعلاجية والتأهيلية، بما في ذلك العمليات الجراحية والأدوية والتطعيمات والأدوات المساعدة وجلسات التأهيل.

من خلال مشروع" نحن نقود"، شارك أعضاء فريق "حملة ابني" الأساسيون في تدخلات وطنية وإقليمية، إدراكاً لأهمية الدفاع عن حقوق الصحة الجنسية والإنجابية للشابات من ذوات الإعاقة. وللمرة الأولى، بادرت "حملة ابني" إلى فتح حوارات حول هذه الحقوق مع أصحابها من الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم. وقد لاقت هذه الخطوة استجابة لافتة، إذ وجد العديد من الأفراد، الذين لم يشعروا سابقاً بالأمان لمناقشة قضايا حساسة تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، مساحة آمنة للتعبير. وكشفت الحوارات الاجتماعية بين أصحاب الحقوق وأسرهم عن حجم الحرمان الذي تعاني منه الشابات من ذوات الإعاقة في هذا المجال، وكان من أبرز هذه الانتهاكات مسألة استئصال الرحم القسري، التي تُعدّ ممارسة مجرّمة بموجب القانون الأردني. وعملت الحملة على بناء تضامن مجتمعي حول هذه القضية وتوسيع جهود المناصرة بشأنها.

وفي عام 2022، نجحت "حملة ابني" في دمج قضايا الصحة الجنسية والإنجابية ضمن أولوياتها الرئيسية، وحشدت الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم للدفاع عن خدمات صحية شاملة ومُدمجة. وبدعم من المشروع، قام الأعضاء بتعزيز معرفتهم وقدراتهم في هذا المجال، وأنشأوا مساحة آمنة للنقاشات. ومكّنت هذه المبادرة العديد من الأمهات والآباء، الذين كانوا قد فكروا سابقاً في إجراء عمليات استئصال الرحم لبناتهم بناءً على نصائح طبية مغلوطة، من إعادة النظر في قراراتهم. فعندما تتوفر المعلومة الصحيحة وتُبنى القدرات، يصبح الأهل جزءاً من التغيير المنهجي، ويضمنون الوصول الأكبر إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد انعكست التحولات في وعي المشاركين من خلال تعليقاتهم وملاحظاتهم.

وفي عام 2023، وبناءً على الحاجة الملحّة للتدخل، أجرت حملة "ابني" تقييماً شاملاً بعنوان "تقييم الخدمات المقدمة للنساء ذوات الإعاقة في المراكز الصحية الشاملة"، شمل 42 مركزاً من أصل 118 مركزاً صحياً شاملاً في الأردن. وكشف هذا التقييم عن انتهاكات عديدة لحقوق الصحة والصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات ذوات الإعاقة، ناجمة عن عدة عوامل، استعرضها التقرير في خلاصته، مثل: ضعف الوعي بمفهوم الصحة الجنسية والإنجابية، وصعوبة الوصول والتواصل، والحرمان من المعلومة، والوصمة الاجتماعية والتمييز.

أظهرت نتائج التقييم فجوات حرجة في تقديم الخدمات، حيث لا تستفيد النساء ذوات الإعاقة من المعدات والتجهيزات الطبية الأساسية، كأجهزة التصوير الشعاعي للثدي وأسرّة الفحص النسائي، بسبب عدم ملاءمتها. كما تشكّل ممارسات بعض مقدمي الخدمات والعاملين الصحيين عوائق مباشرة تحول دون حصول النساء ذوات الإعاقة على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وقد بيّن التقييم الحاجة الملحة إلى تدريب الكوادر الطبية لتكون قادرة على تلبية احتياجات هذه الفئة، بالإضافة إلى ضرورة تبني الحكومة لإجراءات وبروتوكولات تضمن تقديم خدمات صحية كريمة ودقيقة.

وخلال عام 2024، عملت حملة "ابني" على إعداد دليل خاص بمقدمي الخدمات الصحية حول كيفية التواصل الفعال مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وقد حصل هذا الدليل على اعتماد من وزارة الصحة والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أعدّت الحملة دليلاً تدريبياً مصوّراً سيتم نشره عبر منصة أنهار التعليمية وتعميمه على جميع كوادر وزارة الصحة بالتعاون مع الوزارة. وأصدرت الحملة ورقة سياسات بعنوان: "آليات إدماج قضايا الصحة الجنسية والإنجابية وحقوقها للأشخاص ذوي الإعاقة في البروتوكولات الوطنية والأدلة الإجرائية والتدريبية لمقدمي الخدمات الصحية"، أعدّتها الدكتورة منال تحتّموني، والتي أوصت بـ"دمج قضايا الصحة الجنسية والإنجابية للأشخاص ذوي الإعاقة وخصوصيتها ضمن الأدلة الإجرائية الوطنية المعتمدة لمقدمي الخدمات الصحية"، وذلك لضمان التبني الوطني وإدراج هذه القضايا ضمن برامج التدريب الأساسية للكوادر الصحية.

كما أصدرت الحملة ورقة سياسات أخرى بعنوان: "تأسيس مركز وطني للترجمة بلغة الإشارة: نحو ضمان الوصول العادل للخدمات الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية في الأردن"، أوصت بإنشاء مركز وطني للترجمة الفورية بلغة الإشارة يضمن الاستقلالية في

الوصول إلى المؤسسات الصحية. وخلال عام 2024، قامت الحملة بترجمة 20 منشوراً صادراً عن مديرية الأمومة والطفولة في وزارة الصحة، وعملت على توفيرها بوسائل ميسّرة للأشخاص ذوي الإعاقات السمعية والبصرية. وفي عام 2025، ستنفّذ الحملة تدريب مدربين لمشرفي أقسام الأمومة والطفولة، وستزوّد الوزارة بحقيبة تعليمية تضمن نقل التدريب إلى الكوادر الجديدة، بعد اعتماد الدورة التدريبية للحملة ضمن البرامج الأساسية لتدريب كوادر الوزارة الجدد.

لقد امتدت جهود المناصرة التي تقودها حملة "ابني" لتشمل دعم منظمات المجتمع المدني الأخرى العاملة على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة. وقد اعترف مركز المعلومات والبحوث التابع لمؤسسة الملك الحسين (IRCKHF) بحملة "ابني" كمصدر موثوق في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بقضية استئصال الرحم. وأبرزت "حملة ابني" أن العوامل التي تدفع الأسر نحو مثل هذه الإجراءات لا تتعلق فقط بالأعراف الاجتماعية، بل تعود في كثير من الأحيان إلى معلومات طبية مضللة. وقد غيّرت هذه الرؤية مسار الحوار الوطني، لتسلط الضوء على ضرورة معالجة جذور التضليل الطبي.

كما كشفت جهود "حملة ابني" عن تحديات مجتمعية أعمق، حيث أبلغ العديد من الأسر عن ارتفاع معدلات الطلاق بسبب وصمة إنجاب طفل من ذوي الإعاقة. وأظهرت هذه المعطيات تداخل القضايا الاجتماعية الأوسع مع المعرفة والوعي بالصحة الجنسية والإنجابية. وتنوي "حملة ابني" في المرحلة القادمة توسيع نطاق عملها من خلال تنفيذ تدريبات مدربين لموظفي وزارة الصحة، وتكثيف حملات المناصرة لإدراج معايير الإتاحة في جميع الخدمات الصحية. وبالاستمرار في إشراك الأسر وصانعي السياسات ومقدمي الخدمات، تسعى الحملة إلى إرساء نظام صحي شامل وعادل في الأردن.

إن اعتماد قضايا الصحة الجنسية والإنجابية كأولوية رئيسية يعزّز من استدامة مشروع" نحن نقود"، ويضمن بقاء هذه القضايا في صميم جهود حملة "ابني". ومن خلال بناء القدرات المستمر لمقدمي الرعاية الصحية، وزيادة الوعي بين أصحاب الحقوق، تساهم "حملة ابني" في توسيع الاعتراف المجتمعي بحقوق الشابات ذوات الإعاقة في هذا المجال. ومع تنامي مطالب المواطنين بمحاسبة الجهات المسؤولة، ستؤدي الحملة دوراً محورياً في الدفع نحو إقرار قوانين وسياسات تحترم وتحمي حقوق الصحة الجنسية والإنجابية للفتيات والنساء ذوات الإعاقة، بما يسهم في بناء نظام صحي أكثر عدلاً وشمولاً.